

واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر

The Reality of Coordination between Fiscal and Monetary Policies to Achieve Economic Stability in Egypt

محمد سعيد أبو الحسن محمد

مدرس الاقتصاد المساعد - كلية التجارة - جامعة جنوب الوادى.

جمال إبراهيم حسن البدوى

أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة جنوب الوادى.

عبر منصور عبد الحميد

سليمان سعيد حسن

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة - جامعة أسيوط. مدرس الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة جنوب الوادى.

المستخلص

تناقش هذه الدراسة تحليل واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، وذلك للإجابة على التساؤل التالى: ما مدى الاتساق بين السياستين المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى؟. وتهدف الدراسة إلى التأكد من وجود التنسيق بين السياستين من عدمه، وذلك من خلال رصد وتحليل مدى الاتساق أو التنسيق بين السياسة المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى.

وأوضحت الدراسة أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعود إلى وجود انسجام بين السياستين معاً، فضلاً عن عمل أدواتهما بكفاءة عالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. وتؤكد غالبية الدراسات على أن الحاجة إلى التنسيق الفعال تتطلب سياسات مستدامة، كما أن آليات التنسيق تختلف باختلاف الدول والظروف الاقتصادية التى تمر بها. فالتنسيق لا يتضمن قاعدة معينة يمكن تطبيقها على جميع الدول. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة حتمية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى، حيث أن ما يحققه مؤشر معين

من انجاز يقابله تدهور فى مؤشر آخر نتيجة تعارض أو تصادم بعض القرارات التى تتخذ من قبل السياسة المالية والنقدية فى الدولة، كما نلاحظ أن تأثير قرارات تلك السياسات ما هو إلا مسكنات وقتيه تنتهى أثرها بعد فترة من اصدارها.
الكلمات المفتاحية: (السياسة المالية- السياسة النقدية – الاتساق – الاستقرار الاقتصادى).

Abstract

This study discusses the analysis of the reality of coordination between fiscal and monetary policies in the Egyptian economy to achieve economic stability, in order to answer the following question: What is the extent of consistency between fiscal and monetary policies in the Egyptian economy to achieve economic stability?. The study aims to confirm whether there is coordination between the two policies, by monitoring and analyzing the extent of consistency or coordination between fiscal and monetary policy in the Egyptian economy.

The study explained that coordination between fiscal and monetary policies is due to the existence of harmony between the two policies together, in addition to the operation of their tools with high efficiency to achieve the objectives of macroeconomic policy. The majority of studies confirm that the need for effective coordination requires sustainable policies, and that coordination mechanisms vary depending on countries and the economic conditions they are experiencing. Coordination does not include a specific rule that can be applied to all countries.

The study concluded that there is an inevitable need for coordination between the financial and monetary policies in the Egyptian economy to achieve economic stability, as the achievement of a certain indicator is matched by a deterioration in another indicator as a result of conflict or clash of some decisions taken by the financial and monetary policy in the country, as we note. The effect of these policy decisions is only temporary palliatives that end after a period of issuance.

Keyword :(fiscal policy- monetary policy-consistency- economic stability).

1- مقدمة:

يعنى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية أن هناك تكاملاً بينهما بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بشكل عام والاستقرار الاقتصادى بشكل خاص، ويعود هذا التنسيق إلى وجود انسجام بين السياستين معاً، فضلاً عن عمل أدواتهما بكفاءة عالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ولهذا أصبح التنسيق بين السياستين أمراً ضرورياً وملحاً لتفادى التعارض بينهما لتحقيق أهداف الدولة المرسومة بصورة عامة وتحريك عجلة النشاط الاقتصادى بصورة خاصة، حيث تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومى وتخفيض الضرائب بغرض تحريك عجلة النشاط الاقتصادى عندما يكون الاقتصاد يعمل فى ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل؛ وضمن نفس الهدف والاتجاه المطلوب تقوم السياسة النقدية بهدف رفع حجم الاستثمار وزيادة حجم الطلب الكلى بتخفيض أسعار الفائدة، وهو ما يؤدي إلى انعاش الاقتصاد القومى وتحريك عجلة النشاط الاقتصادى.

وقد أولى الاقتصاد الحديث إهتماماً بالغاً بقضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، فالعديد من البحوث تضمنت موضوع التنسيق من جوانب مختلفة، ولكن تؤكد غالبيتها على أن الحاجة إلى التنسيق الفعال يتطلب سياسات مستدامة، فضلاً عن أن آليات التنسيق تختلف باختلاف الدول والظروف الاقتصادية التى تمر بها. فالتنسيق لا يتضمن قاعدة معينة يمكن تطبيقها على جميع الدول، فبعض الدول لا تحتاج إلى إجراءات معينة قد تكون ضرورية فى دول أخرى. وتهدف الدول إلى تحقيق الاتفاق بين السياستين نحو أهداف محددة تزيد من كفاءة وفاعلية الاقتصاد، وهذا لا يعنى بالنسبة لهم ضرورة أن تسير السياستين فى اتجاه واحد، وإنما هى عملية اتفاق بين سلطتين مستقلتين فى السير باتجاه معين لتحقيق أهداف اقتصادية محددة. ونظراً لإختلاف دوافع التنسيق بين السياستين وإجراءاته من دولة لأخرى، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد واقع هذا التنسيق بين السياستين فى الاقتصاد المصرى.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور فى الإجابة على السؤال الرئيسى التالى: ما مدى الاتساق أو التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى

مصر؟. أما فيما يتعلق بفرضية الدراسة فتقوم الدراسة على فرضية مؤداها: هناك حالة من عدم الاستقرار الاقتصادى تسيطر على الاقتصاد المصرى تعود إلى الإفتقار للتنسيق بين كل من السياسة المالية والنقدية، وقد تصل درجة عدم الاتساق أو التنسيق فى هذه الحالة إلى التضارب فى بعض الفترات. وتهدف الدراسة إلى التأكد من صحة الفرضية السابقة، وذلك من خلال رصد وتحليل مدى الاتساق أو التنسيق بين السياسة المالية والنقدية فى مصر لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادى. حيث أن علاج عدم الاستقرار أو الوصول به إلى المستوى المعتاد هو المهمة الأصلية والأولى لكل من السياسة المالية والنقدية. وتتمثل أهمية الدراسة فى الأتى: بناءً على فرضية وأهداف هذه الدراسة يمكن القول بأن أهمية الدراسة تكمن فى الدور الكبير للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر. وتتبع الدراسة منهجين اساسيين هما: الأول المنهج الاستنباطى من خلال تحليل كل من السياسة المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى، وما مدى التنسيق بينهما لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادى. والثانى المنهج الاستقرائى، ويتناول ذلك المنهج الجزء الذى يتم فيه الاطلاع ودراسة عدد من الدراسات السابقة، والتي تناولت بعض جوانب الموضوع، وما توصلت اليه من نتائج يمكن الاستفادة منها فى موضوع دراستنا.

➤ الدراسات السابقة

أولاً الدراسات باللغة العربية:

١- دراسة (محمد، ٢٠١٢)

هدفت تلك الدراسة فى المقام الأول إلى إمكانية تحقيق التنسيق بين السياستين، وقد بدأت الدراسة بتحليل ماهية التنسيق بين السياسات، ثم تناولت بعد ذلك محددات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ثم أختتم الباحث بدراسة إمكانية التفاعل بين السياسة المالية والنقدية وإدارة الدين العام. وقد انتهت الدراسة بعدد من النتائج كان أهمها أن كل من السياستين متناقضين فى الأهداف لكن هناك حلقة وصل بينهم ألا وهى إدارة الدين العام، وبالتالي تظهر أهمية دمج إدارة الدين ضمن أدوات السياسة

الاقتصادية، حيث أن التنسيق لا يتم فقط بين السياسة المالية والنقدية لكن أيضاً تأكيداً على التنسيق مع إدارة الدين العام، حيث هناك اعتماد متبادل بين السياسات الثلاثة.

٢-دراسة (خلف، ٢٠١٦)

هدفت تلك الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التداخل بين السياسة المالية والنقدية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٤م-٢٠١٤م. وقد بدأت الدراسة بالإطار النظري للسياسة المالية والنقدية ومراحل تطورها ثم تناولت موضوع التضخم، وأختتم الباحث دراسته بنموذج تطبيقي لأختبار مدى صحة من عدم فروض دراسته. وتوصلت الدراسة إلى رفض الفرضية الصفرية الدالة على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة والدالة على وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

٣-دراسة (دهشان، ٢٠١٦)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ودور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مكافحة ظاهرة التضخم، والسعى لاستقرار سعر الصرف في مصر، ووصولاً لهذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول ماهية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وكفاءته موضحين تعريف كل منهما والتأثير المتبادل بينهما. وتناولت في الفصل الثاني أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في معالجة التضخم مع الاسقاط على الحالة المصرية من حيث تشخيص التضخم في الحالة المصرية، وطرح سبل للعلاج والخروج من تلك المشكلة، وتناولت في الفصل الثالث أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في استقرار سعر الصرف مع التطبيق على الحالة المصرية موضحين أسباب عدم استقرار سعر صرف الجنيه المصري مع طرح مجموعة نقاط لحل المشكلة. وقد خرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات الهادفة إلى وضع بعض الحلول والمعالجات الممكنة، والتي قد تسهم في معالجة مشكلة التضخم، وتسعى لتحقيق استقرار سعر الصرف في مصر.

٤-دراسة (خيرة، ٢٠١٩)

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة توليفة مثلى بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٦م-٢٠١٧م. وتناولت الدراسة مختلف النظريات المفسرة للسياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية، مع تحليل أداء سياسات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، ليتم في الأخير استخدام المنهج القياسي لقياس أثر التفاعل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية (الإفناق العام) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وأن السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

٥- دراسة (مصطفى، ٢٠١٦)

هدفت هذه الدراسة إلى القياس الكمي لأثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في مصر، ولذلك للوقوف على الأسلوب الأمثل لتعظيم أثر السياستين المالية والنقدية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في مصر. وتناولت الدراسة أدوات السياسة المالية والنقدية وتأثيرهما على النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق السياسة المالية في مصر خلال الفترة محل الدراسة كان لها تأثير إيجابياً على النمو الاقتصادي، حيث أن التغير في السياسة المالية معبراً عنه بالاتفاق الحكومي يظهر أثراً معنوياً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعام التالي له مباشرة، مما يشير إلى ثبات صحة الفرض الأول. السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في مصر، إلا النتائج أثبتت وجود مرونة ضعيفة في استجابة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للتغير في السياسة النقدية معبراً عنها بالسيولة المحلية، وهو ما يعنى أن الفرض الثاني ثبت صحته.

ثانياً الدراسات باللغة الانجليزية:

١ -دراسة (Ali & Jayaraman, 2001)

هدفت تلك الدراسة إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال التنسيق بين السياسة المالية والنقدية. وقد تناولت الدراسة ماهية السياسة المالية والنقدية كإطار نظري ثم دراسة كيف تعمل السياسة المالية النقدية، ثم تناولت لماذا الحاجة إلى تنسيق السياسة المالية والنقدية، وفي النهاية التنسيق بين السياستين في فيجا. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تؤدي السياسة المالية والنقدية المنسقة إلى تحقيق الأهداف المشتركة وبالتالي تؤدي إلى صنع السياسات وتنفيذها بنجاح على نحو فعال، حيث تمت الموائمة بين السياسات من خلال الترتيبات المؤسسية لكل من السلطات المالية والنقدية في الدولة.

٢ -دراسة (Hanif,2003)

هدفت تلك الدراسة إلى ضمان تحقيق الاقتصاد غير التضخمى ونمو مستقر من خلال السلطان المعنيتان هما البنك المركزى ووزارة المالية. البنك المركزى له تأثير على الظروف النقدية ووزارة المالية لها سلطة على جوانب الاقتصاد الكلى للسياسة المالية. وقد بدأت الدراسة بتحليل الأساس المنطقى للتنسيق ثم تناولت بعد ذلك الترتيبات المؤسسية والتشغيلية للتنسيق ثم أختتم الباحث بدراسة تنسيق السياسة المالية والنقدية فى باكستان. وقد أنتهت الدراسة بعدد من النتائج كان أهمها أن تختلف السياسات أحياناً من حيث النطاق وآليات التنفيذ وتشارك فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية. كما أن السياسات المالية والنقدية لها تأثير على مستوى المدخرات والاستثمار والمخرجات والعمالة، وكذلك مستوى وهيكـل الضرائب وحجم ونمط الإنفاق العام، والأبعاد المالية من حيث العجز ومصادر تمويله، والتغيرات فى المعروض النقدى، ويعتبر توزيع الائتمان بالإضافة إلى تكلفته من المحددات الرئيسية لهيكـل الإنتاج ومستويات التوظيف بصرف النظر عن تأثيرها الكبير على مستوى السعر وحركته من سعر الصرف. وينبع الأساس المنطقى لتنسيق السياسة المالية والنقدية من طبيعة الأهداف المترابطة. فبدون تنسيق فعال للسياسات المالية يمكن أن يترتب على

ذلك عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وضغوط أسعار الصرف، بشكل سريع والتأثير السلبي على النمو الاقتصادي.

٣ – دراسة (Kamal,2010)

هدفت تلك الدراسة إلى استعراض أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال تناول الإطار النظري لهذا التنسيق. ويتم توضيح التأثير المتبادل بين السياستين، وكذلك إجراء مسح أدبي للتطورات التي شهدتها الأدبيات الاقتصادية فيما يتعلق بقضية التنسيق. وكذلك يتناول هذا البحث محددات التنسيق بين السياستين، والترتيبات المؤسسية وآليات التنفيذ اللازمة لكفاءة هذا التنسيق. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن لقضية التنسيق بين السياستين أهميته خاصة مع تحول عديد من الدول نحو نظم سعر الصرف المرنة والتخلي عن سعر الصرف كركيزة أسمى، وتطبيق استهداف التضخم كآلية لتنفيذ السياسة النقدية، كما تتضح أيضاً مع تأكيد عديد من المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ضرورة تطوير الأسواق المالية المحلية نظراً لارتباط فاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية، حيث يسهم هذا التطور في توفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل ذلك العجز. وقد يسهم تشكيل مجلس تنسيقى للسياستين في الموائمة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز المالي.

٤ – دراسة (Andlib & UI Haq 2012)

هدفت تلك الدراسة لأختبار الدليل التجريبي للتنسيق النقدي المالي باستخدام البيانات السنوية لباكستان من ١٩٨٠م-٢٠١١م. حيث قامت الدراسة بتطوير نموذج VAR أحد النماذج المستخدمة لأختبار التنسيق . حيث أظهرت نتائج نموذج VAR الدليل على ضعف التنسيق بين المؤسستين حيث أن كل من متغيرات السياسة المالية والنقدية تؤثر على بعضها البعض. علاوة على ذلك لا تقدم نتائج اختبار السببية أى دليل على وجود علاقة سببية تمتد من المتغيرات المالية إلى المتغيرات النقدية أو من

المتغيرات النقدية إلى المتغيرات المالية. كما أظهرت نتائج وظيفة الاستجابة النبضية وجود استجابة ضعيفة للصدمة النقدية للمتغيرات المالية، وكذلك الصدمة المالية تجاه المتغيرات النقدية. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن السياسة المالية مستمرة في التأثير بشكل كبير على السياسة النقدية حتى لو تتمتع البنك الدولي بالباكستاني بقدر كاف من الإستقلالية.

٥- دراسة (2015) Arestis

هدفت تلك الدراسة إلى البحث في التطورات النظرية والتجريبية الأخيرة بشأن السياسة المالية لإستنتاج أنها أداة اقتصادية كلية فعالة لعلاج البطالة. كما تبين أن الاستقرار المالي الذي تم تجاهله قبل " الركود الكبير " أمر هام في السياسة الاقتصادية. كما يمكن للسياسة المالية أن تساهم في علاج البطالة وخاصة عندما يتم تنسيقها بشكل وثيق ليس فقط مع السياسة النقدية ولكن أيضًا مع سياسات الاستقرار المالي. وتقترح أيضًا أن هذا التنسيق يجب أن يوجه نحو الحد من عدم المساواة في الدخل. لقد حان الوقت إذن ليحول الاقتصاديون وصانعو السياسات الاقتصادية إنتباههم عن كثر وجدية إلى استعادة الثقة في السياسة المالية مع دورها الاقتصادي الكلي القوي كوسيلة لعلاج البطالة. وبالتالي ينبغي إعادة السياسة المالية المنسقة بشكل ملائم مع سياسات الاستقرار النقدي والمالي إلى دورها المناسب المحسن فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية.

ومن العرض السابق للدراسات السابقة المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة يتضح أن معظم هذه الدراسات تناولت أما موضوع التنسيق بين السياستين وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، والدين العام، والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، والبعض الآخر من هذه الدراسات تناول التنسيق بوجه عام. إلا أن جميع هذه الدراسات لم تتناول الاتساق بين السياستين في مصر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتشمل خطة الدراسة على مايلي:

١ - المقدمة، والتي تحتوى على المشكلة، والأهميه، والهدف، والفرضيه، والمنهجية،
والدراسات السابقة.

٢ - الاطار النظرى للتنسيق:

١/٢ مفهوم التنسيق ومستوياته.

٢/٢ مجالات التنسيق.

٣/٢ الأسس المنطقية للتنسيق.

٤/٢ مبررات التنسيق.

٥/٢ مقومات التنسيق.

٦/٢ الآثار المترتبة على عدم أو ضعف التنسيق بين السياستين.

٧/٢ مفهوم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادى، وكيفية قياس او الاستدلال عن الاتساق
بين السياستين

٣ - واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى
مصر.

٤ - الخلاصة.

٥ - النتائج والتوصيات.

٦ - قائمة المراجع.

٢ - الإطار النظرى للتنسيق:

١/٢ مفهوم التنسيق بين السياستين ومستوياته:

تحتوى كل من السياسة المالية والنقدية على مجموعة من الأدوات التى تمكن
صانع السياسة الاقتصادية من التدخل فى الأحداث الاقتصادية والإجتماعية السائدة
بغرض تعديل مسارها وفقاً للأهداف التى تحقق المصلحة القومية، وأن امتلاك صانع
السياسة الاقتصادية لهذه الأدوات يمكنه حين استخدامها بشكل كفاء من مواجهة
التقلبات التى يتعرض لها النشاط الاقتصادى. فإذا كان الاقتصاد فى حالة انتعاش
ومتجهًا بشكل متسارع نحو الرواج فيتبع ذلك ما يعرف بالتضخم وتراجع القوة الشرائية

للعلمة المحلية. أما إذا كان الاقتصاد يعاني من الركود وامتجه نحو الكساد بشكل كامل فيتبع ذلك ما يعنى المعاناة من البطالة وتراجع الحافز على الاستثمار. ولهذا أصبح هناك تحدى أمام صانعى السياسات الاقتصادية يتمثل فى كيفية استخدام المزيج المناسب من السياستين المالية والنقدية لمكافحة التضخم، وفي نفس الوقت المحافظة على نمو مستوى النشاط الاقتصادى.

ونظراً لأهمية موضوع التنسيق وخطورة نتائجه حاول العديد من الاقتصاديين إبداء قناعاتهم فيما يتعلق بمفهوم التنسيق ذاته، حيث تباينت وجهة النظر الخاصة بهذا المفهوم فبنى مثلاً Iain Begg قدم تعريفاً مبسطاً للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ينصرف مضمون التنسيق فيه إلى أن التنسيق عبارة عن "التدابير التى تضمن أن القرارات التى يتم اتخاذها من قبل صانعى القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثاراً غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى"، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هى تلك التى تنطوى على اشتراك صانعى القرار فى تحديد أهدافهم، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معاً (Begg, 2002). وعلى العكس من Iain Begg الذى يرى أن أفضل صورة للتنسيق تتمثل فى مرحلة واحدة، وهى مرحلة وضع الأهداف فقط، قدم Laurens and la Piedra مفهوماً للتنسيق يشير إلى أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية هو تنسيق مرحلى يتم على مرحلتين (Laurens, B., & De la Piedra, E, 1998 pp.13-15):

الأولى: عند تحديد الأهداف العامة، حيث يكون من بين تلك الأهداف العمل على تطوير القطاع المالى. والثانية: أن يتم التنسيق من خلال تحديد بعض الأدوات والتدابير المؤسسية، وآليات التنفيذ التى من شأنها تأكيد كفاءة ذلك التنسيق. ولذلك عرف التنسيق على أنه الوسيلة الفاعلة لإستخدام الأدوات اللازمة للتنسيق لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

وفى ضوء المفاهيم السابقة يمكن التوصل إلى أن مفهوم التنسيق بصورة عامة سلط الضوء على التنسيق بين سلطتين مستقلتين عن بعضهما البعض داخل نطاق

الدولة، يشتركان فى أهداف اقتصادية واحدة، ولكن باستخدام أدوات مختلفة وهو ما يعرف باسم التنسيق على المستوى المحلى.

وبعد هذا العرض المفصل حول مفهوم التنسيق على المستوى المحلى يتبادر إلى الذهن سؤال حول ما هو التنسيق على المستوى الدولى أو هل هناك تنسيق على المستوى الدولى؟

الإجابة نعم. فقد يتم التنسيق بين السياسات الاقتصادية لعدد من الدول داخل تجمع اقتصادى أو اتحاد نقدى كما هو الحال فى الاتحاد النقدى الأوروبى. وعليه يمكن القول بأن التنسيق على المستوى الدولى يشير إلى القواعد أو المبادئ التى تتجاوز القوميات، والتى تم الاتفاق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء، وأن يتم تفويض المسؤوليات الرئيسية إلى حكومات الدول مع وضع حدود تقيد من حريتها الكاملة فى التصرف (Begg, Hodson and Maher, 2003: p13).

٢/٢ مجالات التنسيق بين السياستين:

تختلف مجالات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى الأجل القصير عن الأجل الطويل، ويمكن توضيح ذلك كما يلى (خطاب، ٢٠٠٤):

١/٢/٢ التنسيق بين السياستين فى الأجل القصير:

وتتركز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى الأجل القصير على ما يلى:

- استقرار المستوى العام للأسعار.

- إدارة الدين العام.

٢/2/٢ التنسيق بين السياستين فى الأجل الطويل:

وتتصب أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فى الأجل الطويل على ما يلى:

- تصميم وصياغة برنامج متوازن للسياستين تمكن من الحفاظ على مسار النمو الاقتصادى.

- التحكم فى مستويات التضخم.

- التخفيف من حدة البطالة.

- تحسين الوضع المالى من أجل تقوية النمو الاقتصادى.

وتظهر أهمية التنسيق بين السياسات فى أى اقتصاد وبغض النظر عن مرحل تطوره، ومع ذلك فإنه يختلف باختلاف الظروف التى تميز كل اقتصاد مثل التطور المالى، ونظام سعر الصرف والترتيبات المؤسسية الأخرى. من ناحية أخرى يضمن التنسيق التزام صانعى السياسات بالتنسيق من خلال اجتماعات منتظمة لتصميم سياسات مختلفة وتنفيذها، ويمكن تعزيز التنسيق من خلال وضع عدد من القواعد والإجراءات الملزمة للطرفين. وعلى الرغم من التأكيد على أهمية تنسيق السياسات المالية والنقدية فى عدد كبير من الدراسات، إلا أن العديد من الدراسات تؤكد أن الاهتمام بقضية التنسيق لاتزال محدودة.

2/3 الأساس المنطقى للتنسيق بين السياستين:

يتجسد الأساس المنطقى للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية فيما يلى
(Hanif & Arby, 2003:pp.41-72)

- ضرورة وضع أهداف متناسقة داخليا، ومتفق عليها بصورة متبادلة للسياسة المالية والنقدية بهدف تحقيق نمو مستقر غير تضخمى.
 - سهولة التنفيذ الفعال لقرارات السياستين من أجل تحقيق الأهداف المحددة للسياسات المالية والنقدية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تبادل المعلومات الداعمة والمناقشات الهادفة بين السلطتين.
 - إلزام كل من السلطات النقدية (البنك المركزى) والسلطات المالية (وزارة المالية) على إتباع وتبنى سياسة اقتصادية مستدامة.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية المرحلتين اللازمتين لقيام تنسيق يقود إلى نتائج مرضية، حيث تتعلق المرحلة الأولى منه بتحديد الأهداف العامة، ولا سيما العمل على تطوير القطاع المالى. والثانية: أن يتم التنسيق من خلال تحديد بعض الأدوات وآليات التنفيذ التى من شأنها تأكيد كفاءة ذلك التنسيق.

2/4 مبررات التنسيق بين السياستين:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، والتي سيتم لقاء الضوء على بعضها كما يلي (Blinder,1982):

١- ظهور حاله من التخبط وعدم الاستقرار الاقتصادي الناتج عن نقص التنسيق أو عدمه تظهر فيما يلي:

○ أهداف مختلفة لكل من المالية العامة والسلطة النقدية تجاه الاقتصاد، وهو ما يعرف بتضارب الأهداف وعدم المزج بينهما.

○ آراء مختلفة للسلطتين حول الآثار المحتملة للإجراءات النقدية وإجراءات السياسة المستمدة من النظريات الاقتصادية المختلفة.

○ اختلاف التوقعات حول حالة الاقتصاد التي قدمتها السلطتان.

٢- إن استخدام السياسة النقدية لضبط ومراقبة المعروض النقدي أمر ضروري ومهم، ولكنها وحدها غير كافية من دون مساندة السياسة المالية. وكذلك فإن استخدام السياسة المالية بمفردها لتشجيع عملية الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي لاسيما في البلدان النامية إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلاً من زيادته، وهو ما يعنى ضرورة وجود دعم من أدوات السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف وأسعار الفائدة.

٣- إن التناقضات التي تحدث بين السياستين المالية والنقدية وانعكاس آثارهما في الاقتصاد توحى أو تعطي دلالات للمستثمر المحلى والأجنى بأن إحدى السياستين لها آثار إيجابية (تبنى أو تعمر)، بينما الأخرى لها آثار سلبية (تهدم) مما يشكل إعاقة للنشاط الاقتصادي فى جذب واستقطاب الاستثمار المحلى والأجنى.

٤- فى حالة تفاقم مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة قد تكون أدوات السياسة المالية هى الأكثر ملاءمة للتطبيق لما تتطلبه هذه المشكلة من تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة ، ومن ثم تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة. وأثر ذلك على الاقتصاد يكون أكثر إيجابية عندما تُدعم السياسة المالية بسياسة نقدية

مستخدمه أدواتها لمساندة السياسة المالية فى تحقيق هدفها أو على الأقل لا تُعرقل السياسة النقدية السياسة المالية فى تحقيق أهدافها.

٥/٢ مقومات التنسيق الفعال:

يتبين لنا من التحليل السابق أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لا يكون ناجحاً وفعالاً فى كل الأحوال، بل أنه لابد من تتوافر مجموعة من الشروط التى تمهد لتنسيق ناجح وفعال كما يلى (Abdel-Haleim, 2016 :pp.933-954) :

- ضمان استدامة السياسات.
- الحفاظ على مصداقية كلا السياستين من خلال تحقيق الاستقرار فى توقعات الجمهور.
- اختلاف الأطر الزمنية لعمليات تعديل السياسات.
- وضوح السياسة المالية والنقدية، وضمان التنسيق الكفء بين السياستين حتى يتسم التنسيق بالفاعلية، وهو شرط ضرورى ليكونا معاً برنامجاً قوياً يتمتع بالمصداقية فى كلا السياستين.
- المشاركة الكاملة فى صياغة وتنفيذ السياسات حيث يتطلب التنسيق بين السياستين المشاركة الكاملة للسلطة النقدية والمالية فى صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، لأن التعارض والتضارب بين السياستين من شأنه أن ينقص من مصداقية هذه السياسات أمام الوحدات الاقتصادية، ولذلك فعلى البنوك المركزية ألا تستخدم سياسة نقدية تعارض السياسات الأخرى وأن تكون بنفس اتجاهها، فعلى سبيل المثال يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسة المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالى.

٦/٢ الآثار المترتبة على عدم أو ضعف التنسيق بين السياستين:

تعتمد السلطة المالية على مصادر مختلفة لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة، والتى تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهو ما يوضح أهمية التداخل بين السياسات النقدية والمالية وضرورة التنسيق بينهما لأنه بدون وجود تنسيق بين السياسات النقدية والمالية فأن هناك ثلاثة بدائل ستكون متاحة (H. J., 1994)

:(Sundararajan.Dattels, Castello & Blommestein,

البديل الأول (هيمنة السلطة النقدية): نجد فيه هيمنة كاملة للبنك المركزي على السياسة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية مستقلاً عن الاحتياجات النقدية للحكومة، وامكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية والأجنبية. وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل متاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق، لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أى ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه، والذي يؤدي إلى ارتفاع شديد في معدلات الفائدة الحقيقية.

البديل الثانى (هيمنة السلطة المالية): نجد فيه هيمنة لوزارة المالية، حيث تستطيع تحديد حجم عجز الميزانية بدون استشارة السلطة النقدية ولديها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أى جزء من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية (اقتراض الحكومة المباشر). فاذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم والاحتكاكيات الدولية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة، كما يولد عدم الاستقرار تضخماً عالياً قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية والمالية.

البديل الثالث (استقلال) كل سلطة بنفسها: نجد فيه كل من البنك المركزي ووزارة المالية يعملان بطريقة مستقلة، ونتيجة لذلك فان السلطات النقدية والمالية قد يصيغان قرارات متضاربة مع أهدافهما بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الميزانية. حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية، فاذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما اذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية

متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية يعطى نتيجة أفضل من أى بديل تم مناقشته أعلاه.

٧/٢ مفهوم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادى، وكيفية قياس او الاستدلال عن

الاتساق بين السياستين:

يعرف الاستقرار الاقتصادى بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادى التغيرات الكبيرة فى المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقى فى الناتج القومى. ويهدف الاستقرار الاقتصادى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدى الملائم لاستمرار دفع عجلة التنمية. وهناك عدد من المؤشرات التى نستدل بها عن الاستقرار الاقتصادى كما يلى:

- معدلات مقبولة أو منخفضة لمعدل التضخم.

-القضاء على العجز فى الموازنة العامة للدولة.

-استقرار سعر الصرف.

-التوازن فى ميزان المدفوعات.

- معدلات نمو موجبة ومقبولة.

- معدلات بطالة منخفضة.

-مستوى معيشة مقبول.

-الاستقرار المالى والنقدى.

ويمكن قياس الاتساق بين السياستين المالية والنقدية من خلال التأكد من نجاح كل من السياسة المالية والنقدية من تحقيق أهدافهم من خلال الخطة المنسقة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

٣- واقع التنسيق بين السياستين لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر:

يبين واقع الاقتصاد المصرى فى نهاية الثمانينات أنه كان يعانى من اختلالات متعددة سواءً كانت على المستوى الداخلى أو الخارجى، وتمثلت بعض هذه الاختلالات فى ارتفاع معدلات التضخم ونسبة العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى، وعدم كفاية الإنتاج المحلى لمتطلبات الطلب الكلى؛ الأمر الذى انعكاس سلبياً على القطاع الخارجى فى شكل اختلال فى ميزان المعاملات الجارية وميزان المدفوعات، ومن ثم تفاقم مشكلة الديون (Ibrahim, 2015: pp.57-74). والجدول رقم (١) يوضح بعض المؤشرات التى تعكس وضع الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة، وتمثل فى الوقت ذاته مظاهر الضعف أو الاختلال فى أداء الاقتصاد المصرى كمايلى:

جدول رقم (١): مؤشرات الأداء الاقتصادى فى مصر للعام المالى (١٩٩٠-١٩٩١).

الفترة الزمنية	المؤشر	القيمة	المصدر
العام المالى (١٩٩٠-١٩٩١)	نسبة العجز فى الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى %	١٠	وزارة المالية المصرية
	الدين الخارجى (مليار دولار)	٣٢.٩٦	البنك المركزى المصرى
	الميزان التجارى (مليار دولار)	٧.٢-	البنك المركزى المصرى
	معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى %	٣.٣	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	معدل التضخم %	١٩.٧	البنك الدولى
	متوسط نصيب الفرد من الناتج ^(١) (جنيه)	٦٠١٤	البنك الدولى
	نسبة الادخار المحلى من الناتج المحلى الإجمالى %	١٣.٢	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	معدل البطالة %	٩.٣	البنك الدولى
	سرعة تداول الجنيه الواحد ^(٢)	10.73	البنك المركزى المصرى

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمى للمصدر المذكور بالجدول رقم (١).

وبناءً على ما توضحه المؤشرات السابقة من اختلال داخلى وخارجى، كان على الحكومة التدخل لمعالجة تلك الاختلالات، وفى هذا الإطار تزايد الاهتمام بالإصلاح الاقتصادى من قبل الحكومة المصرية فى محاولة منها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى،

^(١) متوسط نصيب الفرد من الناتج وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الدولى عام ٢٠١١.

^(٢) تم حساب سرعة تداول الجنيه بمعرفة الباحث من خلال قسمة الناتج المحلى بالاسعار الثابتة على كمية النقود.

ورفع معدل التوظيف، واستعادة النمو، والتغلب على مشكلتي التضخم والديون. ويمكن دراسة واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد المصري من خلال تحليل أداء كلا السياستين خلال الفترة (١٩٩٠م-٢٠٢٤م)، وتم تقسيم تلك الفترة إلى خمسة مراحل كمايلي^(١):

❖ المرحلة الأولى خلال الفترة (١٩٩٠م-١٩٩٦م):

على الرغم من أن عملية التحول من نظام الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق تبدو معقدة، إلا أن الحكومة المصرية شرعت في ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية آبان تلك الفترة، ولكن هذا الاتفاق تم إلغائه بعد ثلاثة أشهر فقط نظراً لعدم تمكن الحكومة من الوفاء بمتطلبات صندوق النقد الدولي. ومع زيادة الضغوط الاقتصادية وتدهورها بشكل سريع في نهاية عام ١٩٩٠م، وعدم قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بمتطلبات خدمة الدين الخارجي، فقد كان من الضروري الرجوع للمنظمات الدولية مرة أخرى للتفاوض حول مسألة جدولة الدين الخارجي وإجراء إصلاحات جوهرية وهيكلية في الاقتصاد المصري، وفي هذه المرة بدأت بالفعل سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٩١م بتنفيذ سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ضمن توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، وشملت تلك الإصلاحات جانبى السياسة المالية والنقدية، والتي يمكن توضيحها كمايلي:

➤ السياسة المالية:

ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجته مصر خلال تلك الفترة هدفت السياسة المالية إلى إصلاح الموازنة العامة لمصر، وتمثل السبيل الوحيد لتحقيق ذلك في إصلاح السياسات الضريبية المتبعة وترشيد الإنفاق العام في مصر.

جدول رقم (٢): تطور الإيرادات والنفقات العامة، ونسبة العجز من

^(١) تم تقسيم الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٤) إلى خمسة مراحل، لتوضيح المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد المصري، والتي تعكس الأنماط المختلفة للسياستين سواء كان هناك تنسيق أم هيمنة من قبل أحد السلطتين.

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة ١٩٩٠م - ١٩٩٦م. (مليار جنيه)

السنة المالية	الإنفاق العام	معدل النمو في الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام %	الإيرادات العامة	معدل النمو في الإيرادات العامة %	نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي %	معدل البطالة %
١٩٩١-١٩٩٠	٤٦.٥	٣٥.٨	30.2	٣٠.٧	٤٠	١٠	٩.٣
١٩٩٢-١٩٩١	٥٤.٥	١٧.١	13.6	٤٠.٦	٣٢	٦.٤	٩.٦
١٩٩٣-١٩٩٢	٦٢.٥	١٤.٩	16	٤٦.٧	١٥	٣.٥	٩
١٩٩٤-١٩٩٣	٦٥.٣	٤.٤	17.3	٥٢.٥	١٢.٥	٢.١	١٠.٩
١٩٩٥-١٩٩٤	٧٠.٨	٨.٤	18.1	٥٥.٧	٦	١.٢	١١
١٩٩٦-١٩٩٥	٧٤	٤.٥	10.4	٦٠.٨	٩	١.٣	١١.٣
المصدر	وزارة المالية المصرية						البنك الدولي

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمي للمصدر المذكور بالجدول رقم (٢).

وتشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى نتائج السياسة المالية الانكماشية التي اتبعتها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة، والتي أدت إلى رفع معدل البطالة إلى ١١.٣% مقابل ٩.٣% في بداية الفترة، وتخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠% للعام المالي (١٩٩٠م-١٩٩١م) إلى 1.3% للعام المالي (١٩٩٥م-١٩٩٦م)، ويأتي ذلك نتيجة لما قامت به الحكومة المصرية من إصلاحات ضريبية ساهمت في زيادة الإيرادات العامة لمصر من خلال استبدال ضريبة الاستهلاك بالضريبة العامة للمبيعات عام ١٩٩١م، حيث خضعت جميع السلع لهذا النوع من الضريبة، فضلاً عن أصبحت الشركات تخضع إلى ضريبة الأرباح التجارية والتي يبلغ معدلها ٤٠% مع بعض الاستثناءات للشركات التي تعمل في مجال التصدير بلغ معدل الضريبة لها حوالي ٣٣% (مصطفى، ٢٠١٦: ص ٥٢٧-٥٥٧). أما جانب النفقات العامة فقد انخفض معدل النمو في النفقات العامة في مصر من ٣٥.٨% للعام المالي (١٩٩٠م-١٩٩١م) إلى ٤.٥% للعام المالي (١٩٩٥م-١٩٩٦م)، ويظهر ذلك في تأثيره على انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام؛ حيث انخفضت تلك النسبة من ٣٠.٢% للعام المالي (١٩٩٠م-١٩٩١م) إلى 10.4% للعام المالي (١٩٩٥م-١٩٩٦م) (السعيد، ٢٠١٦). وبصورة عامة يمكن القول بأن السياسة

المالية استطاعت ترشيد النفقات العامة لمصر حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للنفقات العامة لمصر خلال تلك الفترة ١٤.٢% مقابل ١٩.١% لمتوسط معدل النمو السنوى للإيرادات العامة. وبالتالي يمكن القول بأن متوسط معدل النمو السنوى فى الإيرادات العامة لمصر خلال تلك الفترة أكبر من متوسط معدل النمو السنوى فى النفقات العامة لمصر، الأمر الذى انعكس على قيمة العجز ونسبته من الناتج المحلى الإجمالى^(١).

➤ السياسة النقدية:

اتسمت السياسة النقدية المتبعة خلال هذه الفترة بأنها سياسة انكماشية، حيث تولى البنك المركزى فى سبيل تحقيق أهدافه عن معظم الأساليب المباشرة لإدارته للسياسة النقدية وأعتمد على الأساليب غير المباشرة، وكان من أهم الإصلاحات التى أدخلت مايلي(مصطفى، ٢٠١٦: ص ٥٣٢):

- بالنسبة لسوق رأس المال تم توحيد نظام التداول بين بورصتى الإسكندرية والقاهرة عام ١٩٩٣م، وبدأ العمل فى أوائل عام 1994 بنظام للتداول الآلى يربط بين بورصتى القاهرة والإسكندرية. كما بدأت شركة مصر للمقاصة والتسوية إدخال نشاط الحفظ المركزى للأوراق المالية بما يحقق الحفاظ على زمن تسوية مناسب مقارنة مع المعايير الدولية وتحقيق سيولة التعاملات ورفع كفاءة السوق. وفى مارس 1997 صدر القرار الجمهوري رقم 51 بتنظيم إدارة بورصتى القاهرة والإسكندرية.

- تحرير أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض من أى قيود، وقد استلزم هذا الوضع إدخال تعديلات تشريعية على قانون البنوك والائتمان للنص على حرية البنوك فى

^(١) تم حساب معدل النمو فى الإيرادات والنفقات العامة بواسطة الباحث من خلال ((قيمة الإيرادات أو النفقات العامة للسنة الحالية - قيمة الإيرادات أو النفقات العامة للسنة السابقة)) / قيمة الإيرادات أو النفقات العامة للسنة السابقة * ١٠٠.

- تم حساب متوسط معدل النمو السنوى للإيرادات والنفقات العامة بواسطة الباحث، من خلال قسمة إجمالى معدلات النمو فى الإيرادات أو النفقات خلال الفترة/عدد السنوات، وبالتالي فأن متوسط معدل النمو السنوى للنفقات والإيرادات العامة لمصر خلال تلك الفترة ١٤.٢%، ١٩.١% على الترتيب.

- تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة، وحريتها في تحديد أسعار كافة الخدمات المصرفية دون تدخل مباشر من البنك المركزى المصرى.
- رفع كافة السقوف الائتمانية التى كانت سائدة على كافة معدلات الائتمان.
- تحرير أسعار الخدمات المصرفية.
- استحداث أسلوب تمويل العجز المسمى فى الموازنة العامة للدولة من خلال مزادات أذون الخزانة بأجال تتراوح بين ٩١ يوم كحد أدنى و ٣٦٥ يوم كحد أقصى.
- إلزام البنوك بمعايير الملاءة المالية وفقاً لقواعد لجنة بازل.
- توحيد أسواق الصرف المتعددة فى سوق واحد، والسماح لشركات الصرافة للعمل بالنقد الأجنبى بجانب وحدات الجاز المصرى.
- دخول أذون الخزانة لأول مرة، والتى كان لها الدور الأكبر فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتدفقها إلى مصر.
- تخفيض نسبة الإحتياطي القانونى اعتباراً من ١٩٩٠م لتصبح ١٥% من إجمالى الودائع بالجنية المصرى.
- تعديل نسب السيولة، وذلك بالاحتفاظ بنسبتين للسيولة بحد أدنى ٢٠% من الجنية المصرى و ٢٥% من العملات الأجنبية.
- ربط أسعار الخصم لدى البنك المركزى بأسعار الفائدة على أذون الخزانة العامة لمدة ٩١ يوم، وتم إجراء تخفيضات سنوية لسعر إعادة الخصم لينخفض من ٢١% إلى ١٣,٥% خلال تلك الفترة، كما هو مبين بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): تطور سعر إعادة الخصم فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠م - ١٩٩٦م.

السنة المالية	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩١-١٩٩٢	١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٩٦
سعر إعادة الخصم%	٢١	١٩,٨	١٧	١٥,٣	١٤	١٣,٥

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمى للبنك المركزى المصرى.

ويبين الجدول رقم (٤) نتيجة تطبيق الإجراءات السابق ذكرها، والتى أدت إلى نجاح السياسة النقدية فى تحسين قيمة العملة المحلية، وتخفيض معدل التضخم من ١٩,٧% إلى ٧,٢% خلال الفترة (١٩٩٠م-١٩٩٦م)، وتحرير أسعار الفائدة، وزيادة حجم

الودائع بالعملات المحلية لتصل إلى ١٢٤.٧ مليار جنيه للعام المالى (١٩٩٥م-١٩٩٦م)، وتراجعت الأهمية النسبية لكل من حجم الودائع بالعملات الأجنبية ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص إلى ٢٨.٧%، ٣٦% للعام المالى (١٩٩٥م-١٩٩٦م) على الترتيب، وأرتفعت قيمة السيولة المحلية لتصل إلى ١٦٨.٥ مليار جنيه للعام المالى (١٩٩٥م-١٩٩٦م).

جدول رقم (٤): مؤشرات نتائج تطبيق السياسة النقدية الانكماشية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠م- ١٩٩٦م.

المؤشر	١٩٩٠م-١٩٩١م	١٩٩٥م-١٩٩٦م
الودائع بالعملة المحلية (مليار جنيه)	٣٩.٩	١٢٤.٧
نسبة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالى الودائع %	٥٧.٢	٢٨.٧
قيمة السيولة (مليار جنيه)	٩١.٥	١٦٨.٥
نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص %	٣٩	٣٦
معدل التضخم %	١٩.٧	٧.٢

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على موقع البنك المركزى المصرى.

➤ تقييم واقع التنسيق بين السياستين فى مصر خلال المرحلة الأولى (١٩٩٠م-١٩٩٦م):

بوجه عام يمكن القول بأن السياستين المالية والنقدية فى مصر خلال المرحلة الأولى (١٩٩٠م-١٩٩٦م) قد نجحا فى تحقيق أهدافهم، حيث نجحت السياسة النقدية فى تحسين قيمة الجنيه المصرى، وتخفيض معدلات التضخم خلال تلك الفترة من ١٩.٧% للعام المالى (١٩٩٠م-١٩٩١م) إلى ٧.٢% للعام (١٩٩٥م-١٩٩٦م) ؛ كما نجحت السياسة المالية فى السيطرة على نسبة العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى لتصل تلك النسبة إلى ١.٣% للعام المالى (١٩٩٥م-١٩٩٦م)؛ وقد انعكس كل ذلك على أداء الاقتصاد المصرى، حيث أرتفع معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٥% فى نهاية الفترة مقارنة ٣.١% فى بداية الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (٥). وتشير بيانات البطالة خلال هذه الفترة إلى ارتفاع معدل البطالة فى نهاية الفترة لـ ١١.٣% مقابل ٩.٣% فى بداية الفترة، وهو ما يعبر عن تضحية السلطة المالية بهدف التوظيف نظير تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة، والذي كان له أثر سلبى على مستوى التوظيف؛ ومن ناحية أخرى تشير بيانات سرعة تداول الجنيه الواحد إلى انخفاض معدل الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق

الاستثمارى، وميل الافراد للاكتناز أو تفضيلهم للسيولة النقدية كنتيجة منطقية للسياسة النقدية الانكماشية المتبعة. وترى الدراسة أن نجاح السلطة المالية فى أداء وظيفتها لتخفيض العجز المالى لا يعكس تنسيقاً هاماً مع السلطة النقدية على الرغم من نجاح الأخيرة أيضاً فى تحقيق أهدافها خلال تلك الفترة. ويرجع تزامن نجاح كلٍ منهم فى الوصول لهدفه إلى التزام كلاهما ببرنامج صندوق النقد الدولى للإصلاح الاقتصادى.

جدول رقم (٥): مؤشرات الأداء الاقتصادى فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠م- ١٩٩٦م

المؤشر	١٩٩٠م-١٩٩١م	١٩٩٥م-١٩٩٦م	المصدر
معدل التضخم%	١٩.٧	٧.٢	البنك المركزى المصرى
نسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى%	١٠	١.٣	وزارة المالية المصرية
معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى%	٣.٣	٥	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
معدل البطالة%	٩.٣	١١.٣	البنك الدولى
سرعة تداول الجنيه الواحد	10.73	٨.١٦	البنك المركزى المصرى

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمى للمصدر المذكور بالجدول رقم (٥).

❖ المرحلة الثانية خلال الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٢م):

شهدت تلك المرحلة تراجع اقتصادى كبير بصورة عامة، كان خلفه العديد من الأسباب والصدمات التى أثرت على الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت منها: أحداث الأقصر الإرهابية عام ١٩٩٥، وأزمة الأسواق المالية الناشئة فى دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (١٩٩٥م-١٩٩٩م)، والتراجع الكبير فى أسعار البترول العالمية فى عام ١٩٩٨، ثم التداعيات الاقتصادية العالمية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحدث أزمة الدولار التى أثرت على الاحتياطى النقدى الأجنبى؛ كل هذه الأحداث انعكست على الاقتصاد المصرى وسياساته الكلية كما يلى (تونى، ٢٠٠٥: ص ص ٤٩٥-٥١١):

➤ السياسة المالية: على الرغم من استمرار استهداف السياسة المالية لسياسة ترشيد

النفقات وزيادة الإيرادات العامة لمصر خلال الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٢م)، إلا أنه

يلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوى للنفقات العامة لمصر خلال تلك الفترة بلغ

٥٦.٥% مقابل ٤٥.٩% لمتوسط معدل النمو السنوى للإيرادات العامة؛ وبالتالي

يمكن القول بأن متوسط معدل النمو السنوى فى الإيرادات العامة لمصر خلال تلك

الفترة أقل من متوسط معدل النمو السنوى فى النفقات العامة لمصر^(١)، الأمر الذى انعكس على قيمة العجز ونسبته من الناتج المحلى الإجمالى كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦): تطور الإيرادات والنفقات العامة، ونسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى، ومعدل البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٩٧م - ٢٠٠٢م. (المليار جنيه)

السنة المالية	نسبة الإنفاق الاستثمارى من إجمالى الإنفاق %	نسبة الإنفاق الجارى من إجمالى الإنفاق %	الإنفاق العام	معدل النمو فى الإنفاق العام %	الإيرادات العامة	معدل النمو فى الإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو فى الإيرادات الضريبية %	نسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى %	معدل البطالة %
١٩٩٦-١٩٩٧	٥٥.٩	٤٤.١	77.5	4.6	64.4	5.92	٤٢.٥	٦	0.9	٩
١٩٩٧-١٩٩٨	٥٧.٧	٤٢.٣	83.2	7.5	67.9	5.43	٤٤.١	٣.٩	1	٨.٤
١٩٩٨-١٩٩٩	٣٨.٨	٦١.٣	91.5	10	73.2	7.81	٤٦.٨	٦.١	2.9	٨
١٩٩٩-٢٠٠٠	٣٣.٦	٦٦.٤	100.3	9.6	79.4	8.47	٤٩.٤	٥.٦	3.9	٨
٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٦.٢	٧٣.٨	112.7	12.3	91.7	15.49	٥١.٤	٣.٩	5.6	٩
٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٩.١	٧٠.٩	113.7	0.9	104	13.41	٥١.٧	٠.٧	5.9	٩.٣
المصدر	البنك الدولى		وزارة المالية المصرية					البنك الدولى		

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمى للمصدر المذكور بالجدول رقم (٦).

^(١) تم حساب معدل النمو فى الإيرادات والنفقات العامة بواسطة الباحث من خلال ((قيمة الإيرادات أو النفقات العامة للسنة الحالية - قيمة الإيرادات أو النفقات العامة للسنة السابقة)) / قيمة الإيرادات أو النفقات العامة للسنة السابقة * ١٠٠.

- تم حساب متوسط معدل النمو السنوى للإيرادات والنفقات العامة بواسطة الباحث، من خلال قسمة إجمالى معدلات النمو فى الإيرادات أو النفقات خلال الفترة/عدد السنوات، وبالتالي فإن متوسط معدل النمو السنوى للنفقات والإيرادات العامة لمصر خلال تلك الفترة ٥٦.٥ %، ٤٥.٩ % على الترتيب.

وتشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى زيادة قيمة الإيرادات الضريبية والتي تمثل المصدر الرئيسى لإيرادات الدولة؛ حيث استهدفت السياسة المالية زيادة الموارد من خلال إصلاح النظام الضريبي، وتنشيط تحصيل المتأخرات المستحقة للحكومة، والاعتماد على الموارد الذاتية، وبالرغم من ذلك نجد أن معدل النمو فى الإيرادات الضريبية انخفض من ٦% عام (١٩٩٦م-١٩٩٧م) ليصل إلى ٠.٧% عام (٢٠٠١م-٢٠٠٢م). وكذلك يبين الجدول السابق تراجع الأهمية النسبية للإنفاق الاستثمارى وزيادة الأهمية النسبية للإنفاق الجارى؛ حيث جاءت الأجور ثم الفوائد فى المقدمة؛ كل هذه العوامل ساهمت فى ارتفاع معدل البطالة إلى ٩.٣% فى نهاية الفترة مقابل ٩% فى بدايتها، وتفاقم نسبة العجز المالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٠.٩% فى بداية الفترة إلى ٥.٩% فى نهاية الفترة (يونس، ٢٠١٢).

➤ السياسة النقدية:

اتسمت السياسة النقدية فى تلك الفترة بأنها سياسة نقدية توسعية، وهدفت إلى ضخ السيولة لتحريك الاقتصاد، وخفض أسعار العائد على الودائع والإقراض، والمحافظة على معدل تضخم منخفض، وتحقيق زيادة فى معدل النمو الحقيقى للناتج والحفاظ على استقرار سعر الصرف.

ويلاحظ خلال تلك الفترة معاناة البنوك من نقص السيولة بالعملة المحلية منذ عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٠، ولم يتحسن الوضع إلا عام ٢٠٠١، حيث زادت السيولة المحلية هذا العام على أثر قرار البنك المركزى تخفيض نسبة الإحتياطي من ١٥% إلى ١٤%، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تطبيق السياسة النقدية التوسعية خلال تلك الفترة (مصطفى، ٢٠١٦: ص ٥٣٨).

جدول رقم (٧): مؤشرات نتائج تطبيق السياسة النقدية التوسعية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٧م-٢٠٠٢م

المؤشر	١٩٩٦م-١٩٩٧م	٢٠٠١م-٢٠٠٢م
قيمة السيولة (بالمليار جنيه)	١٩٣.٩	٣٢٨.٧
نسبة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالى الودائع%	٢٢.٧	٢٦.٦
نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من إجمالى الائتمان%	٤٧.٩	٥٥.٥
معدل التضخم%	٤.٦	٢.٧

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على التقارير السنوية المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري. وتشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى نتائج السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة، حيث نجحت في الحفاظ على قيمة الجنيه، وتخفيض معدل التضخم من ٤.٦% إلى ٢.٧% خلال الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٢م)، كما تزايدت الأهمية النسبية لحجم الودائع بالعملات الأجنبية إلى ٢٦.٦% للعام المالي (٢٠٠١م-٢٠٠٢م) مقارنة ٢٢.٧% للعام المالي (١٩٩٦م-١٩٩٧م)، فضلاً عن تزايد نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ليصل في نهاية الفترة إلى ٥٥.٥% مقارنة ٤٧.٩% في بداية الفترة. ولكن يلاحظ أن السلطات النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من هذه الأهداف، فالحكومة لم تستطع الحفاظ على مستوى ملائم لسعر الصرف، وانتشرت المضاربات على الدولار مما اضطر الحكومة للتدخل بوضع سعر مركزي ثم إلغائه بعد ذلك وتعويم الجنيه؛ مما أدى إلى انخفاض قيمته.

➤ تقييم واقع التنسيق بين السياستين في مصر خلال المرحلة الثانية (١٩٩٧م-٢٠٠٢م):

أثرت الأزمات الداخلية والخارجية التي واجهت الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة على أداء السياسات النقدية والمالية، وانعكس ذلك على مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، حيث انخفض معدل النمو في الناتج المحلي ليصل إلى ٣.٢% مقابل ٥.٣% في بداية الفترة، كما ارتفعت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي لتصل إلى ٥.٩% مقابل ٠.٩% في بداية الفترة. إلا أن السياسة النقدية نجحت في تخفيض معدل التضخم من ٤.٦% إلى ٢.٧% خلال الفترة (١٩٩٧م-٢٠٠٢م)، وذلك على حساب معدل البطالة الذي بلغ ٩.٣% في نهاية الفترة مقابل ٩% في بداية الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (٨)؛ ومن ناحية أخرى تشير بيانات سرعة تداول الجنيه الواحد إلى انخفاض عدد مرات تداوله داخل الاقتصاد المصري من ٧.٨١ مرة إلى ٥.٦٦ مرة. وبدراسة واقع التنسيق بين السياستين في مصر خلال المرحلة الثانية ترى الدراسة أن هناك هيمنة نقدية من قبل البنك المركزي.

جدول رقم (٨): مؤشرات الأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٧م - ٢٠٠٢م

المؤشر	١٩٩٦م-١٩٩٧م	٢٠٠١م-٢٠٠٢م	المصدر
معدل التضخم%	٤.٦	٢.٧	البنك المركزي المصري
نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي%	0.9	5.9	وزارة المالية المصرية
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي%	٥.٣	٣.٢	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
معدل البطالة %	٩	٩.٣	البنك الدولي
سرعة تداول الجنيه الواحد	٧.٨١	٥.٦٦	البنك المركزي المصري

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمي للمصدر المذكور بالجدول رقم (٨).

❖ المرحلة الثالثة خلال الفترة ٢٠٠٣م - ٢٠١٠م:

عانى الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة من الركود الاقتصادي الذي سيطر على الاقتصاد المصري في ذلك الوقت، الأمر الذي تطلب اتباع سياسة مالية ونقدية توسعية للخروج من حالة الركود، فضلاً عن أن هذه الفترة شهدت اضطرابات في النمو الاقتصادي وبصورة خاصة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ولم يتأثر الاقتصاد المصري كثيراً بتلك الأزمة مقارنة بالدول الأخرى وتم إرجاع ذلك لعدد من الأسباب أهمها ضعف تكامل الاقتصاد المصري مع النظام المالي العالمي، وكان لكل هذه الأحداث انعكاس على سياسة مصر الاقتصادية كمايلي:

➤ السياسة المالية:

استهدفت السياسة المالية إصلاح الموازنة العامة لمصر، وتمثل السبيل الوحيد لتحقيق ذلك في إصلاح السياسات الضريبية المتبعة وترشيد الإنفاق العام في مصر، وكذلك الحد من الآثار السلبية لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية (عادل، ٢٠١٤). وفي ضوء حالة الركود التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري وتزايد العجز المالي له، قامت الحكومة المصرية بداية من العام المالي (٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م) بتنفيذ العديد من البرامج والسياسات المالية التي استهدفت إعادة هيكلة المالية العامة للدولة بهدف السيطرة على العجز المالي، وذلك من خلال إصلاح النظام الضريبي وتطوير الموازنة العامة في مصر بما يكفل إعداد تبويب جديد للموازنة العامة للدولة ليتناسب مع الدليل الدولي لإعداد الإحصائيات المالية العامة لعام ٢٠٠١ الخاصة بصندوق النقد الدولي، بحيث يتم توجيه الموازنة على المدى المتوسط عن طريق الأهداف والضوابط المالية

والاقتصادية الكلية، فضلاً عن إعادة تصنيف الكثير من أبواب الموازنة، ومعاملة أوجه الدعم غير المباشرة لمنتجات البترول ضمن أبواب الموازنة. وكذلك تبني التبويب الجديد التفرقة بين التبويب الاقتصادى والإدارى والتصنيف الوظيفى، والتفرقة بين الإيرادات والمصروفات، وكذلك تم ميكنة الوحدات الحسابية ما يتيح الرقابة على الإنفاق فى حدود المخصصات المالية لكل البنود (مصطفى، ٢٠١٦: ص ٥٧٧).

جدول رقم (٩): تطور معدل النمو فى الإيرادات العامة والضريبية والنفقات العامة ونسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى، ومعدل البطالة فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٣م- ٢٠١٠م

السنة المالية	معدل النمو فى النفقات العامة %	معدل النمو فى الإيرادات العامة %	معدل النمو فى الإيرادات الضريبية %	نسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى %	معدل البطالة %
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٠.٩٧	١١.١٤	١١	٦.١	١٠
٢٠٠٤-٢٠٠٣	14.07	١٢.٧١	١٥.٢٣	١٠.٦	١١
٢٠٠٥-٢٠٠٤	26.74	١٦.٩٣	١٥.١٨	٩.٣	١٠.٣
٢٠٠٦-٢٠٠٥	28.59	٢٩.٠٧	٣٦.٤٤	٨.٢	١١.٢
٢٠٠٧-٢٠٠٦	6.84	١٦.٩٢	١٩.١٤	٨.٥	١٠.٥
٢٠٠٨-٢٠٠٧	27.14	٢٠	٢٢.٨٦	٦.٨	٨.٨
٢٠٠٩-٢٠٠٨	24.52	١٨.٩٧	٢٧.٦٠	٦.٩	٨.٧
٢٠١٠-٢٠٠٩	4.12	٤.٤٦	(٥.٠٩٤)	٨.١	٩.٤
المصدر	وزارة المالية المصرية				
البنك الدولى					

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمى للمصدر المذكور بالجدول رقم (٩).
وتشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى نتائج السياسة المالية التوسعية التى اتبعتها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة، حيث انعكست الإجراءات السابقة على انخفاض معدل البطالة إلى ٩.٤% فى نهاية الفترة مقابل ١٠% فى بداية الفترة، وزيادة الحصيلة من الإيرادات الضريبية، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بمعدل 36.44% عام (2005م- ٢٠٠٦م) مقارنة بالعام السابق، واستمرت زيادة معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية خلال السنوات الثلاث التالية بمتوسط ٢٣.٣% سنوياً، إلا أن معدل النمو السنوى فى الإيرادات الضريبية فى العام الأخير انخفض بمعدل ٥.٠٩%. وعلى الرغم من زيادة معدلات النمو فى الإيرادات العامة للدولة نتيجة للإصلاحات الضريبية خلال تلك الفترة، إلا أن الإنفاق العام أيضاً تزايد عاماً بعد الآخر، حيث تضاعف حجم الإنفاق العام خلال الفترة، وهو ما أدى إلى استمرار زيادة نسبة العجز فى الموازنة العامة لمصر بالنسبة للناتج

المحلى الإجمالى. وبالتالي يمكن القول بأن الإجراءات والسياسات المالية التى اتبعتها مصر خلال تلك الفترة للسيطرة على العجز المالى ونسبته من الناتج الإجمالى لم تؤثر على طرفى الموازنة التأثير الواضح الذى يؤدى إلى تقليص العجز ونسبته من الناتج^(١).

➤ السياسة النقدية:

اتسمت السياسة النقدية المتبعة خلال هذه الفترة بأنها سياسة توسعية، رغبةً من البنك المركزى للوصول إلى معدلات تضخم منخفضة ومستقرة، والحفاظ على معدلات معقولة لكل من الاستثمار والنمو، وفى ضوء ذلك قام البنك المركزى بما يلى (التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى، ٢٠٠٣-٢٠٠٤):

- إصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بحيث يعهد للبنك المركزى وضع وتنفيذ السياسة النقدية. وينص القانون على أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسى للسياسة النقدية الذى يتقدم على غيره من الأهداف.

- بالنسبة لسياسة سعر الصرف فقد تم تعويم سعر الصرف فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣، كما تم بدء العمل بألية الانترنتىك الدولارى اعتباراً من ٢٣/١٢/٢٠٠٤م، وهو ما ساهم فى تلبية البنوك لاحتياجات عملائها.

ويبين الجدول رقم (١٠) نتيجة تطبيق الإجراءات السابق ذكرها، حيث شهدت تلك الفترة تضاعف قيمة السيولة، وارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى ١١.١% عام (٢٠٠٩م-٢٠١٠م)، وتراجعت الأهمية النسبية لكل من حجم الودائع بالعملات الأجنبية ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، كما حقق ميزان المدفوعات فائضاً خلال هذه الفترة انعكس على صافى الاحتياطيات الدولية.

(١) تم حساب قيمة معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية خلال السنوات الثلاث التالية لعام (٢٠٠٥م-٢٠٠٦م) بواسطة الباحث من خلال قسمة إجمالى معدلات النمو فى الإيرادات الضريبية / عدد السنوات.

- القيمة التى بين الاقواس فى عمود معدل النمو فى الإيرادات الضريبية هى قيمة سالبة تشير إلى الإنخفاض.

جدول رقم (١٠): مؤشرات نتائج تطبيق السياسة النقدية التوسعية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٣م- ٢٠١٠م

المؤشر	٢٠٠٢م-٢٠٠٣م	٢٠٠٩م-٢٠١٠م
صافي ميزان المدفوعات (مليار دولار)	٠.٥٥	٣.٣٦
صافي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	١٤.٨	٣٥.٢
نسبة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع %	٣١	٢٣.١
قيمة السيولة (مليار جنيه)	٣٨٤.٣	٩١٧.٥
نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان %	٦٨.٢	٤٢.١
معدل التضخم %	٥.٣	١١.١

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري.

وبصفة عامة فإن السياسة النقدية لم تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال المرحلة الثالثة، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى ١١.١% عام (٢٠٠٩م-٢٠١٠م)، إلا أنها نجحت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي، حيث حقق ميزان المدفوعات فائضاً، وهو ما انعكس على زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي التي وصلت إلى ٣٥،٢ مليار دولار عام (٢٠٠٩م-٢٠١٠م).

➤ تقييم واقع التنسيق بين السياستين في مصر خلال المرحلة الثالثة (٢٠٠٣م- ٢٠١٠م):

يمكن القول بأن الاقتصاد المصري حقق معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن السياسة النقدية لم تنجح في تلك الفترة في الحفاظ على قيمة العملة المحلية، والسيطرة على معدل التضخم الذي ارتفع إلى ١١.١% في عام (٢٠٠٩م-٢٠١٠م)؛ ومن ناحية أخرى تشير بيانات سرعة تداول الجنيه الواحد إلى انخفاض عدد مرات تداوله داخل الاقتصاد المصري من ٥.١٨ مرة إلى ٣.٧ مرة، وتفضيل الأفراد للسيولة النقدية وهذا أمر طبيعي لحالة الركود السائدة. وكذلك لم تنجح السياسة المالية في الحد من عجز الموازنة؛ ومن ناحية أخرى تشير بيانات البطالة خلال هذه الفترة إلى انخفاض معدل البطالة في نهاية الفترة لـ ٩.٤% مقابل ١٠% في بداية الفترة، وهو ما يعبر عن تضحية السلطة المالية بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة نظير زيادة معدل التوظيف.

جدول رقم (١١): مؤشرات الأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٣م- ٢٠١٠م

المصدر	٢٠٠٩م-٢٠١٠م	٢٠٠٢م-٢٠٠٣م	المؤشر
البنك المركزي المصري	١١.١	٥.٣	معدل التضخم%
وزارة المالية المصرية	٨.١	٦.١	نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي%
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	٥.١	٣.٢	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي%
البنك الدولي	٩.٤	١٠	معدل البطالة%
البنك المركزي المصري	٣.٧	٥.١٨	سرعة تداول الجنيه الواحد

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمي للمصدر المذكور بالجدول رقم (١١).

وبوجه عام يمكن القول بأن السياستين المالية والنقدية في مصر خلال المرحلة الثالثة (٢٠٠٣م-٢٠١٠م) لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، وهو ما يعكس عدم وجود تنسيق بين السياستين وهيمنة السياسة المالية، ومن ثم عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر.

❖ المرحلة الرابعة الفترة من ٢٠١١م-٢٠١٥م:

شهدت تلك المرحلة تراجع اقتصادي كبير، كان خلفه العديد من الأسباب والصدمات التي أثرت على الاقتصاد المصري وسياسته الاقتصادية، وأشهر هذه الصدمات وأهمها أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وما ترتب عليها من انفلات أمني واضطرابات سياسية أدت إلى غلق المصانع والشركات، وتوقف الإنتاج، وارتفاع معدل البطالة، وكان لكل هذه الأحداث انعكاساً على الاقتصاد المصري وسياساته الاقتصادية الكلية.

➤ السياسة المالية:

على الرغم من استمرار استهداف السياسة المالية لسياسة ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات العامة لمصر خلال الفترة (٢٠١٠م-٢٠١٥م)، إلا أنه يلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي للنفقات العامة لمصر خلال تلك الفترة بلغ ١٥.١٣% مقابل ١٢.٢% لمتوسط معدل النمو السنوي للإيرادات العامة^(١)؛ الأمر الذي انعكس على قيمة العجز ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح بالجدول رقم (١٢).

(١) تم حساب متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات والنفقات العامة بواسطة الباحث، من خلال قسمة إجمالي معدلات النمو في الإيرادات أو النفقات خلال الفترة/عدد السنوات، وبالتالي فإن متوسط معدل النمو السنوي للنفقات والإيرادات العامة لمصر خلال تلك الفترة ١٥.١٣% ، ١٢.٢% على الترتيب.

جدول رقم (١٢): تطور معدل النمو فى الإيرادات العامة والضريبية والنفقات العامة ونسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى، معدل البطالة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٠م- ٢٠١٥م

السنة المالية	معدل النمو فى النفقات العامة %	معدل النمو فى الإيرادات العامة %	معدل النمو فى الإيرادات الضريبية %	نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة %	نسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى %	معدل البطالة %
٢٠١١-٢٠١٠	9.81	(1.08)	١٢.٦٦	٧٢.٤	٩.٨	٩
٢٠١٢-٢٠١١	17.19	14.44	٧.٩٩	٦٨.٣	١٠.٨	١٢
٢٠١٣-٢٠١٢	24.88	15.38	٢١.٠٧	٧١.٧	١٣	١٢.٧
٢٠١٤-٢٠١٣	19.26	30.40	٣.٦٥	٥٧	١٢.٢	١٣.٢
٢٠١٥-٢٠١٤	4.53	1.84	١٧.٥٥	٦٥.٨	١١.٤	١٣.٢
المصدر	وزارة المالية المصرية					
البنك الدولي						

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمى للمصدر المذكور بالجدول رقم (١٢).

وتشير بيانات الجدول رقم (١٢) إلى ارتفاع معدل البطالة وتراجع وتذبذب معدلات النمو السنوية للإيرادات العامة والضريبية للدولة خلال تلك الفترة؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض الحاد فى الإيرادات العامة للدولة من السياحة، وقناة السويس، فضلاً عن التهرب الضريبى، وتوقف حركة الانتاج، والإستيراد والتصدير. وكذلك هناك انخفاض فى نسبة ما تمثله الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة، ويعود ذلك الانخفاض إلى تباطؤ النشاط الاستثمارى، وخروج العديد من المشروعات والاستثمارات الأجنبية بسبب ظروف عدم الاستقرار الأمنى والاضطرابات والاعتصامات العمالية المتكررة. من ناحية أخرى تزايدت النفقات العامة للدولة ولا سيما النفقات الجارية منها، وانخفاض النفقات الاستثمارية بسبب ظروف عدم الاستقرار الأمنى والاضطرابات التى مرت بها مصر خلال تلك الفترة؛ كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع معدل البطالة من ٩% فى بداية الفترة إلى ١٣.٢% فى نهاية الفترة، وزيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات أكبر من الزيادة فى الإيرادات العامة، الأمر الذى أدى إلى زيادة نسبة العجز المالى إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٩.٨% بداية الفترة إلى ١١.٤% فى نهاية الفترة (عثمان، ٢٠٢٣: ص ٤٩١).

➤ السياسة النقدية:

كان للتطورات التى شهدتها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م تأثيرات سلبية على النشاط الاقتصادى، وفى ضوء ذلك اتبع البنك المركزى سياسة نقدية توسعية لتوفير

السيولة اللازمة لوحدة الجهاز المصرفي التي تواجه ضغوطاً في موقف السيولة المتاحة لديها وذلك من خلال عمليات إعادة الشراء الأسبوعية ذات أجل ٧ أيام. وفي ضوء وضع السيولة في السوق المحلي قرر البنك المركزي بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢م بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى ١٢% بدلا من ١٤%، ثم قرر بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢م بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى ١٠%، وذلك حتى يعمل على إتاحة سيولة إضافية للجهاز المصرفي بهدف تيسير الأوضاع الائتمانية في السوق، وقد نجحت السياسة النقدية في ذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣): مؤشرات نتائج تطبيق السياسة النقدية التوسعية في مصر خلال الفترة ٢٠١٠م-٢٠١٥م

المؤشر	٢٠١٠م-٢٠١١م	٢٠١٤م-٢٠١٥م
قيمة السيولة (بالمليار جنيه)	١٠٠٩.٤	١٧٦٥.٥
صافي ميزان المدفوعات (بالمليار دولار)	- ٩.٨	٣.٧
صافي الاحتياطيات الدولية (بالمليار دولار)	٢٦.٥٦	٢٠.٠٨
نسبة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع %	٢١	١٧.٩
نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص %	٣٦.٢	٢٢.٧
معدل التضخم %	١١.٨	١١.٤

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري. وتشير بيانات الجدول رقم (١٣) إلى انخفاض كلٍّ من نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ونسبة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع. وكذلك انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي من ٢٦.٥ مليار دولار للعام المالي (٢٠١٠م-٢٠١١م) ليصل إلى ٢٠.٠٨ مليار دولار للعام المالي (٢٠١٤م-٢٠١٥م)، حيث اضطر البنك المركزي إلى السحب من الاحتياطيات النقدية الأجنبية لمساندة الجنيه المصري لإنخفاض قيمته. إلا أن السياسة النقدية نجحت في تحقيق انخفاض بسيط في معدل التضخم، حيث انخفض إلى ١١.٤% بدلاً من ١١.٨% في بداية الفترة، فضلاً عن تحويل العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض بحلول العام المالي (٢٠١٤م-٢٠١٥م). مما سبق يمكن القول أن البنك المركزي اعتمد سياسة نقدية توسعية لمواجهة التقلبات والظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١م باستخدام تدابير أخرى بخلاف أسعار الفائدة لعدم فعاليتها؛ حيث استخدم أدوات أخرى منها زيادة

السيولة المحلية للوصول إلى أهداف البنك المركزي في تحقيق التوازن بين تعزيز النمو والحد من التضخم، والحفاظ على العملة المحلية، وأن كانت زيادة السيولة المحلية من الممكن أن تعمل على زيادة المخاطر في الأجل المتوسط (Heba, 2012: p19).

➤ **تقييم واقع التنسيق بين السياستين في مصر خلال المرحلة الرابعة (٢٠١١م-٢٠١٥م):**

بوجه عام يمكن القول بأن هناك حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد المصري، فضلاً عن وجود هيمنة نقدية من قبل البنك المركزي خلال تلك الفترة. وعلى الرغم من الأحداث التي مرت بها مصر، فقد تحسن أداء الاقتصاد المصري تحسناً طفيفاً، حيث ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو 4.4% للعام المالي (٢٠١٤م-٢٠١٥م) مقارنة بـ 1.8% عام (٢٠١٠م-٢٠١١م). وقد نجحت السياسة النقدية في إتاحة السيولة والسيطرة على معدل التضخم وذلك على الرغم من العجز في ميزان المدفوعات وتراجع صافي الاحتياطيات الدولية، وانخفاض سرعة تداول الجنيه الواحد. وبالنسبة للسياسة المالية فقد تزايد العجز في الموازنة العامة لمصر، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الإنفاق العام، وتباطؤ النشاط الاستثماري، وتوقف حركة الإستيراد والتصدير، وخروج العديد من المشروعات والاستثمارات الأجنبية بسبب ظروف عدم الاستقرار الأمني؛ كل هذه العوامل ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة في ذلك الوقت.

جدول رقم (١٤): مؤشرات الأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠١٠م-٢٠١٥م

المؤشر	٢٠١٠م-٢٠١١م	٢٠١٤م-٢٠١٥م	المصدر
معدل التضخم%	١١.٨	١١.٤	البنك المركزي المصري
نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي%	٩.٨	١١.٤	وزارة المالية المصرية
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي%	١.٨	٤.٤	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
معدل البطالة%	٩	١٣.٢	البنك الدولي
سرعة تداول الجنيه الواحد	٣.٠٢	١.٩	البنك المركزي المصري

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمي للمصدر المذكور بالجدول رقم (١٤).

❖ **المرحلة الخامسة خلال الفترة من ٢٠١٦م-٢٠٢٤م:**

شهدت تلك المرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦م، وشمل البرنامج مجموعة من الخطوات الإصلاحية، كان أهمها تحرير نظام الصرف الأجنبي؛

لمعالجة نقص العملة الأجنبية، وزيادة تنافسية الصادرات وتحفيز الاستثمار وتنشيط السياحة، العمل على ضبط أوضاع المالية العامة؛ لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والسيطرة على الدين العام، ويشمل ذلك تطبيق قانوني القيمة المضافة والخدمة المدنية، والعمل أيضا على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح الفئة العريضة من المجتمع المصري، زيادة الإنفاق الاجتماعي وزيادة دعم الغذاء وبحث التحول لنظام الدعم النقدي، كذلك تنويع مصادر التمويل، وتبنى سياسة نقدية انكماشية؛ وذلك بهدف تقليل معدل التضخم. وكذلك شهدت تلك الفترة العديد من الأزمات مثل السيول على محافظتي البحيرة والأسكندرية، ووسقوط الطائرة الروسية، وتدهور قطاع السياحة، وتباطؤ حركة التجارة الدولية، وتراجع المساندات الخارجية، وانتشار كوفيد -١٩، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وكل هذه الأحداث انعكست على الاقتصاد المصري وسياسته الاقتصادية.

➤ السياسة المالية:

هدفت السياسة المالية خلال هذه الفترة (٢٠١٦م-٢٠٢٤م) إلى تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، وقد انعكس ذلك إلى حد ما على إجراءات تحريك بعض السلع والخدمات بهدف تخفيف العبء على الموازنة للدولة، وفي هذا الصدد قامت الحكومة المصرية ببعض الإجراءات الإصلاحية منها:

١- رفع أسعار البنزين بنسبة ٣٥% في المتوسط لخفض الدعم على الوقود، كخطوة لرفع الدعم نهائياً.

٢- تخفيض دعم الكهرباء، وذلك برفع التعريفة بنحو ٤٠%.

٣- إصدار قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م، ويتضمن تحديث إجراءات العاملين بالدولة.

٤- إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦م، وذلك بسعر ١٣% للعام المالي (٢٠١٦م-٢٠١٧م) مقارنة ب ١٠% في الضريبة العامة للمبيعات التي

كانت مطبقة قبل قانون ضريبة القيمة المضافة على أن يتم رفع السعر إلى ١٤% مع بداية العام المالي (٢٠١٧م-٢٠١٨م).

٥- حصول مصر على قرض من صندوق النقد الدولي لتمويل برنامجها الاقتصادي بنحو ١٢ مليار دولار خلال ٣ سنوات، وطبقاً لصندوق النقد الدولي ستحصل مصر على قيمة القرض موزعة على ٦ دفعات كما يلي:

- الدفعة الأولى: تحصل مصر على ٢.٧٥ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٦م.
- الدفعة الثانية: تحصل مصر على ١.٢٥ مليار دولار في مارس ٢٠١٧م.
- الدفعة الثالثة: تحصل مصر على ٢ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٧م.
- الدفعة الرابعة: تحصل مصر على ٢ مليار دولار في ١٥ مارس ٢٠١٨م.
- الدفعة الخامسة: تحصل مصر على ٢ مليار دولار في ١١ نوفمبر ٢٠١٨م.
- الدفعة السادسة: تحصل مصر على ٢ مليار دولار في ١٥ مارس ٢٠١٩م.

جدول رقم (١٥) تطور معدل النمو في الإيرادات والنفقات العامة ونسبة العجز

من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة ٢٠١٦م-٢٠٢٤م

السنة المالية	معدل النمو في الإنفاق العام %	معدل النمو في الإيرادات العامة %	نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي %	معدل البطالة %
٢٠١٦-٢٠١٥	11.52	5.65	١٢.٦	١٢.٨
٢٠١٧-٢٠١٦	26.18	34.12	١٠.٩	١٢.١
٢٠١٨-٢٠١٧	20.59	24.56	٨.٣	١١.٨
٢٠١٩-٢٠١٨	10.09	14.71	٨.٢	٩.٩
٢٠٢٠-٢٠١٩	4.73	3.56	٧.٩	٧.٩
٢٠٢١-٢٠٢٠	10.04	13.66	٦.٨	٨
٢٠٢٢-٢٠٢١	14.78	19.57	٦	٧.٤
٢٠٢٣-٢٠٢٢	14.28	14.50	٦.١	٧.٣
٢٠٢٤-٢٠٢٣	44.43	41.13	٧	٧.٣
المصدر	وزارة المالية المصرية			البنك الدولي

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمي للمصدر المذكور بالجدول رقم (١٥).

وتشير بيانات الجدول رقم (١٥) إلى نتائج السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة، والتي ساهمت في تخفيض كل من معدل البطالة من ١٢.٨% في بداية الفترة إلى ٧.٣% في نهايتها، وكذلك نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٢.٦% للعام المالي (٢٠١٥م-٢٠١٦م) إلى ٧% للعام

المالى (٢٠٢٣م-٢٠٢٤م)، ويأتى ذلك نتيجة لما قامت به الحكومة المصرية من إصلاحات ضريبية ساهمت فى زيادة الإيرادات العامة لمصر، فضلاً عن تخفيف الإنفاق العام على الدعم الموجه لدعم الوقود والكهرباء. وبصورة عامة يمكن القول بأن متوسط معدل النمو السنوى فى الإيرادات العامة لمصر خلال هذه الفترة بلغ ١٩.١%، وهو أكبر من متوسط معدل النمو السنوى فى النفقات العامة لمصر والذي بلغ ١٧.٤% خلال نفس الفترة، مما أدى إلى تناقص قيمة العجز ونسبته من الناتج المحلى الإجمالى^(١).

➤ السياسة النقدية:

فى ضوء تنفيذ مصر للإجراءات الإصلاحية قام البنك المركزى بتخفيض قيمة الجنية، ورفع سعر الفائدة وذلك لأحتواء الضغوط التضخمية. ففى عام ٢٠١٦ ومع اتجاه الحكومة المصرية إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى قفز سعر الفائدة إلى مستوى ١٤.٧٥% للإيداع و١٥.٧٥% للإقراض بزيادة بلغت نسبتها ٥.٥%، ثم واصل البنك المركزى رفعها خلال عام ٢٠١٧م لتسجل نحو ١٨.٧٥% للإيداع و١٩.٧٥% للإقراض بزيادة بلغت نسبتها ٤%. ومع الاتجاه إلى تيسير السياسة النقدية انخفضت أسعار الفائدة خلال عام ٢٠١٨ إلى مستوى سجل ١٦.٧٥% للإيداع و١٧.٧٥% للإقراض بإنخفاض بلغت نسبته ٢%.

وخلال عام ٢٠١٩ سجلت أسعار الفائدة مستوى ١٢.٢٥% للإيداع و١٣.٢٥% للإقراض بإنخفاض نسبته ٤.٥%. ثم واصلت التراجع خلال عام ٢٠٢٠م إلى مستوى ٨.٢٥% للإيداع و٩.٢٥% للإقراض بانخفاض بلغت نسبته ٤%. وتزامناً مع ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد عقد اجتماع استثنائى بالمركزى فى مارس شهد خفض

^(١) تم حساب متوسط معدل النمو السنوى للإيرادات والنفقات العامة بواسطة الباحث، من خلال قسمة إجمالى معدلات النمو فى الإيرادات أو النفقات خلال الفترة/عدد السنوات، وبالتالي فإن متوسط معدل النمو السنوى للنفقات والإيرادات العامة لمصر خلال تلك الفترة ١٧.٤% ، ١٩.١% على الترتيب.

سعر الفائدة ٣% دفعة واحدة. وشهد عام ٢٠٢١ م تثبيت أسعار الفائدة عند مستوى ٨.٢٥% للإيداع و ٩.٢٥% للإقراض.

وخلال عام ٢٠٢٢ م قفزت أسعار الفائدة إلى مستوى ١٦.٢٥% للإيداع و ١٧.٢٥% للإقراض بزيادة ٨% بعد أن عاد البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة لأول مرة من ٥ سنوات مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وخروج ٢٢ مليار دولار استثمارات غير مباشرة دفعة واحدة من مصر وحدوث فجوة في توفير النقد الأجنبي وعودة السوق السوداء للعملة وارتفاع التضخم. وفي ٣٠ مارس ٢٠٢٣ م قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٨.٢٥%، و ١٩.٢٥% و ١٨.٧٥% على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٨.٧٥%. وأخيراً في فبراير ٢٠٢٤ م قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعها الاستثنائي رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧.٢٥%، و ٢٨.٢٥% و ٢٧.٧٥% على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧.٧٥%.

جدول رقم (١٦): مؤشرات نتائج تطبيق السياسة النقدية في مصر خلال الفترة ٢٠١٦م - ٢٠٢٤م

المؤشر	٢٠١٥م-٢٠١٦م	٢٠٢٣م-٢٠٢٤م
قيمة السيولة (بالمليار جنيه)	٢٠٩٤.٥	١٠٠٩٧
صافي ميزان المدفوعات (بالمليار دولار)	-٢.٨	-٠.٤
صافي الاحتياطيات الدولية (بالمليار دولار)	١٧.٦	٤٦.١٣
نسبة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع %	١٨.٥	٢٠
نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص %	٢٠.٥	٣٧.٥
معدل التضخم %	١٤	٢٧.٥

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على التقارير السنوية المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري. وتشير بيانات الجدول رقم (١٦) إلى نجاح السياسة النقدية المطبقة في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتوفير السيولة اللازمة لوحدات الجهاز المصرفي تحسباً لعمليات السحب، والتي من الممكن أن تحدث من قبل أحد العملاء، حيث أرتفعت قيمة السيولة من ٢٠٩٤.٥ مليار جنيه للعام المالي (٢٠١٥م-٢٠١٦م) إلى ١٠٠٩٧ مليار جنيه في

نهاية الفترة. فضلاً تزايد كل من نسبة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع ونسبة الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص من ١٨.٥%، ٢٠.٥% في بداية الفترة إلى ٢٠%، ٣٧.٥% في نهايتها على الترتيب. كما استطاعت السياسة النقدية زيادة صافي الاحتياطيات الدولية ونسبة الودائع بالعملة الأجنبية، وتعد الزيادة في الودائع بالعملة الأجنبية في فبراير الماضي الأعلى على الإطلاق، وجاءت بالتزامن مع توقيع مصر أكبر صفقة استثمارية مع الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار لتطوير مدينة رأس الحكمة.

ويمكن القول بأن ارتفاع ودائع العملاء بالعملة الأجنبية خلال فبراير الماضي، راجع لعدة أسباب منها توقف المضاربات وتراجع سعر صرف الدولار في السوق الموازي بمعدلات كبيرة خلال النصف الثاني من فبراير، مما دفع العملاء للاحتفاظ بمدخراتهم بالبنوك مرة أخرى. كما أن السياسة النقدية لم تتجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال هذه الفترة، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى ٢٧.٥% عام (٢٠٢٣م-٢٠٢٤م).

➤ تقييم واقع التنسيق بين السياستين في مصر خلال المرحلة الخامسة (٢٠١٥م-٢٠٢٤م):

يمكن القول بأن الاقتصاد المصري حقق خلال هذه الفترة أداءً جيداً، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره ٣% في نهاية الفترة مقارنة ٢.٣% في نهايتها. وبوجه عام يمكن القول بأن هناك حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن وجود هيمنة مالية من قبل وزارة المالية خلال تلك الفترة، حيث استطاعت السياسة المالية تخفيض كل من معدل البطالة ونسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧.٣%، ٧% مقارنة ١٢.٨%، ١٢.٦% في بداية الفترة على الترتيب. إلا أن السياسة النقدية لم تتجح في تلك الفترة من السيطرة على معدل التضخم الذي ارتفع إلى ٢٧.٥% في نهاية الفترة، فضلاً عن استمرار انخفاض سرعة التداول للجنة الواحد، وهو

ما يعنى أن السياسة النقدية لم تنجح فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الداخلى خلال هذه الفترة، فضلاً عن انخفاض سرعة تداول النقود.

جدول رقم (١٧): مؤشرات الأداء الاقتصادى فى مصر خلال الفترة ٢٠١٥م - ٢٠٢٤م

المؤشر	٢٠١٥م-٢٠١٦م	٢٠٢٣م-٢٠٢٤م	المصدر
معدل التضخم%	١٤	٢٧.٥	البنك المركزى المصرى
نسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى%	١٢.٦	٧	وزارة المالية المصرية
معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى%	٢.٣	٣	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
معدل البطالة %	١٢.٨	٧.٣	البنك الدولى
سرعة تداول الجنيه الواحد	١.٧٣	١.٣٥	البنك المركزى المصرى

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الرسمى للمصدر المذكور بالجدول رقم (١٧).

٤ - الخلاصة:

أوضحت الدراسة أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يعود إلى وجود انسجام بين السياستين معاً، فضلاً عن عمل أدواتهما بكفاءة عالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. وتؤكد غالبية الدراسات على أن الحاجة إلى التنسيق الفعال تتطلب سياسات مستدامة، كما أن آليات التنسيق تختلف باختلاف الدول والظروف الاقتصادية التى تمر بها. فالتنسيق لا يتضمن قاعدة معينة يمكن تطبيقها على جميع الدول.

ويشير واقع التجربة الخاصة بالتنسيق بين السياستين فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠م-٢٠٢٤م) إلى الحاجة الحتمية للتنسيق بين السياستين فى الاقتصاد المصرى، حيث تم تقسيم الفترة إلى خمسة مراحل توضح تطور عملية التنسيق بين السياستين، والتى تعكس الأنماط المختلفة للسياستين سواء كان هناك تنسيق أم هيمنة من قبل أحد السلطتين؟.

٥ - النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

١- أن هناك حاجة حتمية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد المصري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن ما يحققه مؤشر معين من انجاز يقابله تدهور في مؤشر آخر نتيجة تعارض أو تصادم بعض القرارات التي تتخذ من قبل السياسة المالية والنقدية في الدولة، كما نلاحظ أن تأثير قرارات تلك السياسات ما هو إلا مسكنات وقتية تنتهي أثرها بعد فترة من اصدارها.

٢- التأكيد على صحة فرضية الدراسة القائلة بأن هناك حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي تسيطر على الاقتصاد المصري تعود إلى الإفتقار للتنسيق بين كل من السياسة المالية والنقدية، وقد تصل درجة عدم الاتساق أو التنسيق في هذه الحالة إلى التضارب في بعض الفترات.

٣- لم ينجح القائمين على الاقتصاد المصري من تحقيق التنسيق بين الساستين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً التوصيات:

١- ضرورة توجيه الباحثين والقائمين ومتخذي القرار إلى ضرورة التحرك نحو التنسيق

أو الاتساق بين السياستين، تجنباً للتضارب بينهم وما لها من آثار سلبية على الاقتصاد.

٢- لا بد من إنشاء لجنة لتقييم وضع السياستين المالية والنقدية لتوجيه السياستين نحو التنسيق للاستفادة منه في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

٣- يجب أن يتم مراعاة اختيار الأدوات، والتوقيت الملاءم للتعامل أو الاستخدام، والجرعة المناسبة من هذه الأدوات المستخدمة لتحقيق التنسيق، وكذلك الآثار المترتبة على ذلك.

٤- التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين السلطتين المالية والنقدية لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

٥- التأكيد على وضع نقاط اتفاق بين السلطين المالية والنقدية يتم من خلالها تحديد أهداف كل منها والسبل اللازمة لتحقيق ذلك.

٦- قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية

- السيد، السيد فراج (٢٠١٦)، دور بعض أنواع النفقات العامة في مصر في توزيع الدخل، كلية التجارة، جامعة دمياط.
- الموقع الرسمي للبنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢م، متاح من خلال:
<https://www.albankaldawli.org/ar/home>
- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، أطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢م، متاح من خلال:
<https://www.cbe.org.eg>
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، أطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢م، متاح من خلال:
<https://mped.gov.eg>
- الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية، أطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢م، متاح من خلال:
<https://mof.gov.eg/ar>
- تونى، محمود (٢٠٠٥). "الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣"، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، ص ص ٤٩٥-٥١١.
- تونى، محمود (٢٠٠٥). "الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣"، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، ص ص ٤٩٥-٥١١.
- خطاب، عصام السيد على (٢٠٠٤). التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- خلف، محمد إبراهيم (٢٠١٦)، التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية دراسة حالة (الأردن) ٢٠٠٤-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
- خيرة، أجرى (٢٠١٩)، أثر التفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة ١٩٨٦-٢٠١٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.
- دهشان، احمد ابراهيم (٢٠١٦)، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر، مجلة روح القانون، عدد يناير، جامعة الزقازيق.
- عادل، إسراء (٢٠١٤). "أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- عبد القادر، حسام الدين محمد (٢٠٠٤)، البعد السياسى والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق على مصر ١٩٩٠-٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص ص ١١٥-١١٧.

- عثمان، أحمد عثمان.(٢٠٢٣)، تطور الإصلاح الاقتصادي المصري فى ظل خطة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٣(٩)، ص ص ٤٥١-٥١٢.
- عثمان، أحمد عثمان.(٢٠٢٣)، تطور الإصلاح الاقتصادي المصري فى ظل خطة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٣(٩)، ص ص ٤٥١-٥١٢.
- محمد، نور الايمان (٢٠١٢)، التفاعل بين السياستين المالية والنقدية وإدارة الدين العام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع ٢ ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ص ص ١٦٩-١٨٨.
- مصطفى، أحمد حلمي (٢٠١٦)، التأثيرات المتبادلة للسياسات المالية والنقدية وأثرها على النمو الاقتصادي: الحالة المصرية ١٩٩٠-٢٠١٢، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(٤)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص ٥٥٩-٥٩٢.
- مصطفى، أحمد حلمي (٢٠١٦)، تقييم أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٢ ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد(٤)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص ٥٢٧-٥٥٧.
- يونس ، إيهاب (٢٠١٢). “ نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة فى مصر “، النهضة، المجلد ١٣، العدد ٢.
- يونس ، إيهاب (٢٠١٢). “ نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة فى مصر “، النهضة، المجلد ١٣، العدد ٢.

ثانياً المراجع باللغة الانجليزية

- Abdel-Haleim, S. (2016). Coordination of Monetary and Fiscal Policies: The Case of Egypt. **International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM)**, 2 (4),933-954.
- Ali, F. A., & Jayaraman, T. K. (2001). **Monetary and Fiscal Policy Co-Ordination In Fiji. Economics Department**, Reserve Bank of Fiji.
- Andlib, Z., Khan, A., & Ul Haq, I. (2012). The Coordination of Fiscal and Monetary Policies in Pakistan: An Empirical Analysis 1980–2011. **The Pakistan Development Review**, 695-704.
- Arestis, P. (2015). Coordination of fiscal with monetary and financial stability policies can better cure unemployment. **Review of Keynesian Economics**, 3(2), 233-247.
- Begg, Hodson and Maher (2003), “Economic Policy Coordination in the European Union”, **National Institute Economic Review**, No.183, p. 66.

- Begg, I. (2002). **Running economic and monetary union: the challenges of policy Coordination**. Europe Government and Money–Running EMU: The Challenges of Policy Coordination, London, the Federal Trust.
- Bernard Laurens and Enrique G. De la Piedra (1998). **coordination of monetary and fiscal policies**, International Monetary Fund ‘Monetary and Exchange Affairs Department, pp 6-7.
- Blinder, A. S (1982). Issues in the coordination of monetary and fiscal policy (No.w0982). **National Bureau of Economic Research**.
- Hanif, M. N., Arby, M. F. (2003). **Monetary and fiscal policy coordination**.
- Heba Emam (٢٠١٢) , "**Monetary and Fiscal Policies Post 25th January Revolution: Fighters against Windmills**", Egypt in the Arab Spring: Perspectives from Economics and Democratization Studies, London School of Economics London, p19.
- Heba Emam (٢٠١٢) , "**Monetary and Fiscal Policies Post 25th January Revolution: Fighters against Windmills**", Egypt in the Arab Spring: Perspectives from Economics and Democratization Studies, London School of Economics London, p19.
- Ibrahim, S. E. (2015). Egypt in the eighties: A Sociological profile. **The International Spectator**, 50(4), 57-74.
- Ibrahim, S. E. (2015). Egypt in the eighties: A Sociological profile. **The International Spectator**, 50(4), 57-74.
- Kamal, M. (2010). **The Theoretical Framework for the Coordination of Fiscal and Monetary Policies]** (No. 26856). University Library of Munich, Germany.
- Sundararajan, V (1997). **Coordinating Public Debt and Monetary Management in Transition Economies: Issues and Lessons from Experience**. In **Coordinating Public Debt and Monetary Management**. International Monetary Fund.